E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1998/L.13
7 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٢ من جدول الأعمال

الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا، في سياق العولمة وتحرير التجارة

مشروع بلاغ وزاري مقدم من رئيس المجلس

نحن الوزراء ورؤساء الوفود المشتركين في الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات والجزء رفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي دار في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، وقد نظرنا في الموضوع المعنون: "الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا، في سياق العولمة وتحرير التجارة"، نصدر البلاغ التالي:

١ - قبل خمسين عاما أنشئ نظام التجارة المتعددة الأطراف تتويجا لعملية بدأت بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة، الذي عقد عملا بقرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الأولى المعقودة في عام ١٩٤٦. وفي ذلك القرار دعا المجلس إلى عقد مؤتمر لإعداد مشروع اتفاقية بشأن إنشاء منظمة للتجارة العالمية. وخلال العقود التي تلت أسهم النظام التجاري المتعدد الأطراف في النمو والعمالة والاستقرار بفضل تحرير التجارة وتوسيع نطاقها ووضع الأساس اللازم لتنظيم العلاقات التجارية على الصعيد الدولي. واليوم فإننا نؤكد من جديد على التزامنا، بالمحافظة على هذا النظام وبتعزيزه ونجدد هذا الالتزام به، لكونه يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول والشعوب.

٢ - على إن استمرار تهميش أقل البلدان نموا أمر يثير بالغ قلقنا. لذلك فإن وقف هذا التهميش وعكس اتجاهه وإدماج هذه البلدان على وجه السرعة في الاقتصاد العالمي هي أمور تعد بمثابة واجب أخلاقي يقع على عاتق المجتمع الدولي. ولذا فلسوف نعمل معا من أجل زيادة الوصول المعزز لصادرات هذه البلدان إلى الأسواق ضمن جهودها الرامية إلى بناء قدراتها. وبالتالي فإننا نرحب بالمبادرات التي قامت بها منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع منظمات أخرى، بهدف تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك

070798 070798 98-19551

عن طريق المتابعة الفعالة للاجتماع رفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية التجارة لأقل البلدان نموا، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ونحن نسلم بأن تنفيذ خطة العمل المذكورة بشكل تام يقتضي إحراز المزيد من التقدم نحو تحرير الواردات الآتية من أقل البلدان نموا من الرسوم. كما ندعو منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمات الأخرى المعنية بالأمر إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا بهدف تعزيز قدرتها على العرض ومساعدتها على الاستفادة من الفرص التجارية الناجمة عن العولمة وتحرير التجارة إلى أقصى حد ممكن.

٣ - لقد أدت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نظام للتجارة المتعددة الأطراف يعد أكثر انفتاحا ويقوم على القواعد ويعتبر أكثر قابلية للتنبؤ به، وإلى إدخال تحسينات كبيرة على شروط الوصول إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، فمنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية أجريت مفاوضات متعددة الأطراف لها شأنها فأدت إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية والخدمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك غدت آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي تؤدي إلى تعزيز نظام التجارة المتعددة الأطراف القائم على القواعد، متاحة للانتصاف الفعال بالنسبة للأعضاء فيما يتعلق بالدفاع عن حقوقهم في الوصول إلى الأسواق.

٤ - بيد أنه لا تزال ثمة حواجز ملموسة غير جمركية وجمركية وتفاوتات بالغة، مشفوعة بزيادات قصوى وتصاعدات تعريفية، تؤثر على طائفة عريضة من المنتجات والقطاعات، منها على وجه الخصوص منتجات وقطاعات ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، ومنها أقل البلدان نموا. بيد أن مدى الالتزام بإتاحة امكانية الوصول إلى الأسواق في مجال تجارة الخدمات يتفاوت بشكل كبير. لذلك ينبغي في المفاوضات التجارية المقبلة أن تأخذ هذه المسائل في الاعتبار بغية زيادة نطاق تحرير التجارة لمصلحة الجميع. كما ينبغي أن يكون اللجوء إلى الإجراءات التجارية التي تأخذ شكل تدابير حالات الطوارئ، من قبيل إجراءات مكافحة الإغراق، ومناهضة السلبيات والإجراءات التي تتخذ من جانب واحد، خاضعا للمزيد من الرقابة المتعددة الأطراف كي يحترم القواعد والالتزامات المتعددة الأطراف ويتمشى معها.

٥ - ولقد تحققت مكاسب كبيرة فيما يتعلق بوصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق بفضل الاتفاقات التجارية الإقليمية لكونها تقوم على زيادة قواعد الانضباط والتنازلات الجمركية نتيجة جولة

أوروغواي. ومع مراعاة سيادة نظام التجارة المتعددة الأطراف وأهمية التكامل الاقتصادي الاقليمي المفتوح ينبغي في الاتفاقات التجارية الاقليمية أن تكون موجهة إلى الخارج وأن تدعم نظام التجارة المتعددة الأطراف.

٦ - لذا نشدد على أهمية قيام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتطبيق الفعال لجميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[1]، ونحن إذ نضع في الاعتبار المصالح المحددة للبلدان النامية نؤكد من جديد في هذا الصدد على الحاجة إلى التنفيذ الفعال للأحكام الخاصة الواردة في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والقرارات الوزارية المتصلة بها توخيا لمصلحة البلدان النامية الأعضاء في المنظمة ومنها على وجه الخصوص أقل البلدان نموا. ورغم أن نظام الأفضليات المعمم لا يزال يشكل أداة رئيسية لزيادة تحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى البلدان النامية؛ إلا أن الفرصة متاحة والحاجة قائمة لتحسين هذا النظام، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٧ - ونشير إلى أن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية قرر أن يقوم بوضع الأساس اللازم لعملية تكفل التنفيذ التام والنزيه للاتفاقات القائمة وبالإعداد للمؤتمر الوزاري الثالث. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية قيام المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتقديم توصيات بشأن برنامج عمل المنظمة، بما في ذلك زيادة التحرير بما يكفي للاستجابة إلى طائفة عريضة من المصالح والشواغل بالنسبة لجميع أعضاء المنظمة، ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، من أجل تمكين الأعضاء من اتخاذ القرارات اللازمة في المؤتمر الوزاري الثالث. كما قرر المؤتمر الوزاري الثاني أن يقوم المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بوضع برنامج عمل شامل لدراسة جميع مسائل التجارة ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية العالمية. وفي هذا السياق نشدد على أهمية تقديم المساعدة الى البلدان النامية فيما يتعلق ببناء قدراتها والنهوض بهياكلها الأساسية في مجال الخدمات، تمكينا لها من تعظيم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من التجارة الإلكترونية. كما ينبغي تقديم مثل هذه المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وندعو الأونكتاد أيضا إلى أن يتعاون مع المنظمات الأخرى لتقديم الدعم التحليلي المناسب والمساعدة التقنية المناسبة إلى البلدان النامية في هذا المجال.

٨ - ونؤكد بقوة على الحاجة إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية اللازمة لبناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية ولتمكينها من تعظيم الاستفادة ما أمكن من آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ونحن نقر مع التقدير بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية في شكل الخدمات التي يقدمها في مجالي البحث والتحليل في ميدان السياسات والمساعدة التقنية. وندعو هذا البرنامج إلى أن يواصل تقديم هذا الدعم، بما في ذلك مساعدة البلدان النامية على وضع جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة.

٩ - ونحن نعلق أهمية كبيرة على تنويع اقتصادات أفريقيا وزيادة إمكانية وصول منتجاتها التصديرية إلى الأسواق. وفي هذا الصدد نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على جدول الأعمال العملي

المنحى الذي قدمه مؤخرا للنهوض بأفريقيا. فالأمر يتطلب بذل جهود متواصلة لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التصديرية التي تهم أفريقيا ولدعم الجهود المبذولة من أجل تنويع وتعزيز ما لأفريقيا من قدرات في مجال العرض الاقتصادي.

١٠ - ونحن نشعر بالقلق إزاء الأزمة المالية التي تكتوي بها بعض البلدان، حيث تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي. فهنالك ما يدعو إلى تحسين التدابير الرامية إلى معالجة ما يترتب على تذبذب تدفقات رأس المال على الصعيد الدولي من آثار سلبية على نظام التجارة الدولية وإمكانات التنمية بالنسبة للبلدان النامية. ومن ثم فالإبقاء على إتاحة إمكانية الوصول إلى جميع الأسواق ومواصلة نمو التجارة العالمية من العناصر الأساسية للتغلب على هذه الأزمة. وفي هذا السياق نرفض استخدام أي تدابير حمائية؛ وندعو الى إيلاء الاعتبار اللازم للاحتياجات المتعلقة بتمويل التجارة بالنسبة للبلدان المتأثرة بهذه الأزمة من أجل تمكينها من استيراد المواد الضرورية. ومن المهم المحافظة على الزخم الراهن من أجل زيادة تحرير التجارة، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي تهم البلدان النامية، وإيلاء الاهتمام اللازم للأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. وعلى مستوى أوسع نطاقا، ثمة ما يدعو إلى زيادة التماسك بين الأهداف الإنمائية المتفق عليها من جانب المجتمع الدولي وطريقة تطبيق النظام العالمي للتجارة والتمويل. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. ومن الخطوات الهامة التي اتُخذت في هذا الاتجاه عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

١١ - وإذ ننوه بأن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف أسهمت في الوصول إلى الأسواق بأمان بالنسبة لأعضاء المنظمة إلا أننا نسلم بأن هذا الأمان ليس مكفولا للدول غير الأعضاء، بما في ذلك الدول التي تسعى الى الانضمام إلى المنظمة. لذا فإننا نشدد على أهمية تحقيق العالمية بالنسبة لنظام التجارة المتعددة الأطراف وعلى الحاجة لأن تقوم الحكومات الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية المعنية بالأمر بتقديم المساعدة اللازمة للدول غير الأعضاء من أجل تيسير انضمامها إلى المنظمة على جناح السرعة وبطريقة تتسم بالشفافية على أساس الحقوق والالتزامات ذات الصلة بهذه المنظمة. وندعو منظمة التجارة العالمية والأونكتاد إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى هذه البلدان في ذلك المجال.

١٢ - ونرحب بقيام علاقة تقوم على التعاون والتكامل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، مما يدعو للتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل نظام التجارة المتعددة الأطراف وإدماج البلدان النامية في هذه المنظمة بشكل فعال بما فيها أقل البلدان نموا. كما نعرب عن تقديرنا لأمانتي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على مشاركتهما في إعداد التقرير الممتاز (E/1998/55) عن الجزء الرفيع المستوى.

الحواشي

(١) انظر الصكوك القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي أعدت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة مجموعة "غات"، رقم المبيع: GATT/1994-7).

- - - - -